المقدمة يُعدّ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في مجال الاقتصاد الكلي، نظراً للدور الذي تؤديه هاتان السياستان في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن والاستقرار. فالدولة لا تعتمد على السياسة المالية وحدها، ولا على السياسة النقدية وحدها، بل تحتاج إلى التنسيق بينهما لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة، مثل تحقيق النمو الاقتصادي، ومكافحة التضخم، والحد من البطالة، والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. وفي ظل التغيرات والتحديات الاقتصادية التي تواجه مختلف الدول، أصبحت الحاجة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أمراً ضرورياً، باعتبار أن القرارات المتخذة على مستوى السياسة المالية قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على فعالية السياسة النقدية، كما أن القرارات النقدية يمكن أن تنعكس على تكاليف التمويل والإنفاق العام والاستثمار. ومن هنا تبرز أهمية تحقيق الانسجام والتكامل بين توجهات السلطات المالية والنقدية، بما يضمن تجنب تضارب القرارات والسياسات الاقتصادية. غير أن تحقيق هذا التنسيق لا يخلو من صعوبات، إذ قد تختلف أولويات السلطات المالية عن توجهات السلطات النقدية، مما قد يؤدي إلى تعارض في القرارات والإجراءات المتخذة، ويؤثر سلباً على فعالية السياسات الاقتصادية. لذلك أصبح البحث عن آليات فعالة للتنسيق بين السياستين ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات والتقلبات. وانطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى يساهم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية، سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، من خلال توضيح مفهومه وأهميته وطبيعة التفاعل والتكامل والتعارض بينهما. أما المبحث الثاني فيركز على آليات وفعالية هذا التنسيق، من خلال دراسة أساليبه وانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى أبرز التحديات والمعوقات التي تواجهه وسبل تحسينه. المبحث الأول: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمطلب الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأهميته يُعدّ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من العناصر الأساسية في إدارة الاقتصاد الكلي، حيث يقوم على تحقيق الانسجام والتكامل بين القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات المالية والسلطات النقدية، بما يسمح بتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المشتركة. فالدولة لا تعتمد على كل سياسة بصورة منفصلة عن الأخرى، بل تحتاج إلى مراعاة التأثيرات المتبادلة بينهما، نظراً للترابط القائم بين القرارات المتعلقة بالإنفاق العام والإيرادات الحكومية من جهة، والقرارات المتعلقة بالسيولة النقدية وأسعار الفائدة من جهة أخرى. أولاً: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يمكن تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بأنه عملية تعاون وتوافق بين السلطات المالية، ممثلة في وزارة المالية، والسلطات النقدية، ممثلة في البنك المركزي، بهدف ضمان انسجام القرارات والإجراءات الاقتصادية المتخذة من الطرفين، وتجنب التعارض بينها، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي. ويقوم هذا التنسيق على تبادل المعلومات والتشاور المستمر بين الجهتين، مع مراعاة انعكاسات القرارات المالية على الأوضاع النقدية، وانعكاسات القرارات النقدية على الوضع المالي للدولة. فعلى سبيل المثال، عندما تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام أو تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض، فإن ذلك قد يؤثر على السيولة النقدية وأسعار الفائدة، وهو ما يستدعي مراعاة هذه الآثار عند اتخاذ القرارات النقدية. ومن هذا المنطلق، فإن التنسيق بين السياستين لا يعني دمجهما في سياسة واحدة أو إلغاء استقلالية كل منهما، وإنما يعني تحقيق التوافق بين توجهاتهما، بحيث تعمل كل سياسة في إطار من التعاون والتكامل مع الأخرى، مع احتفاظ كل سلطة باختصاصاتها ومسؤولياتها. انياً: أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تظهر أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال مجموعة من الجوانب الاقتصادية، ويمكن توضيحها فيما يلي: 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يساهم التنسيق في تحقيق الانسجام بين القرارات المالية والنقدية، مما يساعد على الحد من الاختلالات الاقتصادية والتقلبات التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي، ويضمن توجيه السياسات نحو تحقيق التوازن العام. 2- مكافحة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار: يساهم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من الضغوط التضخمية، من خلال تحقيق التوافق بين حجم الإنفاق الحكومي والتوجهات النقدية للبنك المركزي، بما يساعد على التحكم في الطلب الكلي والسيولة النقدية، والحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار 3- دعم النمو الاقتصادي: يسمح التنسيق بتوجيه الأدوات المالية والنقدية بطريقة متكاملة لدعم الاستثمار والنشاط الاقتصادي، بما يساهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام 4- ضمان استدامة الدين العام وعجز الميزانية: يساعد التنسيق على تحقيق التوازن بين احتياجات الحكومة إلى التمويل ومتطلبات الاستقرار النقدي، كما يساهم في الحد من تراكم الديون والاختلالات المالية التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني أولاً: ماذا نقصد باستدامة الدين العام؟ الدين العام هو مجموع الأموال التي تقترضها الدولة من أجل تمويل

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

نفقاتها عندما لا تكون إيراداتها كافية لتغطيتها. مثلاً: الدولة لديها إيرادات بقيمة 100 مليار، بينما نفقاتها تبلغ 130 مليار، إذن لديها عجز في الميزانية قدره 30 مليار، وقد تلجأ إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز. أما استدامة الدين العام فتعني قدرة الدولة على تسديد ديونها وفوائدها في المستقبل دون أن تواجه صعوبات مالية كبيرة، ودون أن تضطر إلى الاقتراض بشكل مستمر لتسديد ديونها القديمة. ثانياً: ما علاقة التنسيق بين السياستين بهذا الموضوع؟ هنا يأتي دور السياستين: ● السياسة المالية: تحاول الحكومة التحكم في النفقات والإيرادات والاقتراض، حتى لا يتضخم عجز الميزانية وتتراكم الديون. ● السياسة النقدية: يحاول البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والأسعار، والتحكم في السيولة وأسعار الفائدة. إذا لم يكن هناك تنسيق بينهما، فقد تحدث مشكلة: مثلاً، الحكومة تقترض مبالغ كبيرة لتمويل عجز الميزانية، وفي الوقت نفسه يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. ماذا يحدث؟ 1. ترتفع تكلفة الاقتراض الحكومي. 2. تزداد فوائد الديون التي تتحملها الدولة. 3. ترتفع أعباء خدمة الدين العام. 4. تتقلص الأموال المتاحة لتمويل مشاريع التنمية والخدمات العامة. أما إذا كان هناك تنسيق، فإن الحكومة تراعي آثار اقتراضها على الاستقرار النقدي، والسلطة النقدية تراعي انعكاسات قراراتها على تكلفة التمويل والاستقرار المالي، مع الحفاظ على هدف استقرار الأسعار. ـ تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية: يؤدي التنسيق إلى زيادة فعالية الإجراءات الاقتصادية، من خلال تجنب تضارب القرارات بين السلطات المالية والنقدية، وجعل كل سياسة تدعم أهداف السياسة الأخرى بدلاً من إضعاف نتائجها. 5- تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية: يؤدي التعاون بين السلطات المالية والنقدية إلى تحسين نتائج القرارات المتخذة، حيث يمكن لكل سياسة أن تدعم الأخرى بدلاً من إضعاف آثارها، الأمر الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية بدرجة أكبر من الكفاءة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يمثل ضرورة أساسية لضمان انسجام القرارات الاقتصادية، إذ إن نجاح كل سياسة لا يرتبط فقط بمدى كفاءة أدواتها، وإنما يتأثر أيضاً بمدى توافقها مع توجهات السياسة الأخرى، وهو ما يجعل التنسيق عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. لمطلب الثاني: طبيعة التفاعل والتأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية تتميز السياستان المالية والنقدية بوجود علاقة ترابط وتأثير متبادل، إذ لا تعمل كل واحدة منهما بمعزل عن الأخرى، بل تتداخل آثارهما في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. فالقرارات التي تتخذها السلطات المالية، والمتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض، يمكن أن تؤثر على حجم السيولة النقدية ومستويات أسعار الفائدة، كما أن القرارات التي تتخذها السلطات النقدية يمكن أن تنعكس على تكلفة الاقتراض الحكومي وحجم الدين العام والإيرادات والنفقات العمومية. وبالتالي، فإن العلاقة بين السياستين تقوم على التأثير المتبادل، حيث يمكن أن تنتقل آثار كل سياسة إلى الأخرى عبر مجموعة من القنوات الاقتصادية والمالية. أولاً: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال مجموعة من القنوات التي ترتبط بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة والاقتراض، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي: 1- التأثير على الطلب الكلي والسيولة النقدية: عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات، مما يساهم في ارتفاع الاستهلاك والاستثمار والطلب الكلي. وقد يؤدي هذا التوسع إلى زيادة الضغوط التضخمية، وهو ما قد يدفع البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات نقدية للحد من نمو السيولة والطلب على السلع والخدمات. أما في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب الكلي والضغوط التضخمية، مما يؤثر على طبيعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية. 2- التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض: عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض وإصدار السندات الحكومية، فإن زيادة الطلب على الأموال في الأسواق المالية قد تؤدي، في بعض الظروف، إلى ارتفاع أسعار الفائدة، خاصة إذا كانت الموارد المالية المتاحة محدودة. ويُعرف هذا الأثر في التحليل الاقتصادي بظاهرة المزاحمة المالية، حيث يمكن للاقتراض الحكومي أن يحد من قدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل اللازم للاستثمار. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية قد يؤثر على قرارات البنك المركزي المتعلقة بتوجيه السياسة النقدية، وعلى انتقال آثارها إلى النشاط الاقتصادي. 3- التأثير على الاستقرار النقدي من خلال تمويل عجز الميزانية: قد يؤثر أسلوب تمويل عجز الميزانية العامة على الاستقرار النقدي، خاصة عندما يتم اللجوء إلى التمويل النقدي المباشر أو غير المباشر للعجز، وفق الأطر القانونية والمؤسساتية المعمول بها. ففي حالة التوسع في التمويل النقدي دون مراعاة قدرة الاقتصاد الإنتاجية، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الضغوط التضخمية، مما يجعل مهمة البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار أكثر صعوبة. وبالتالي، فإن القرارات المالية المتعلقة بحجم العجز وطرق تمويله تؤثر بصورة

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

مباشرة أو غير مباشرة على الظروف التي تمارس فيها السياسة النقدية مهامها. ثانياً: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية لا يقتصر التأثير المتبادل على انتقال آثار السياسة المالية إلى السياسة النقدية، بل تمتد العلاقة في الاتجاه المعاكس أيضاً، حيث تؤثر القرارات النقدية على الوضع المالي للدولة من خلال عدة قنوات، أهمها: 1- التأثير على تكلفة خدمة الدين العام: تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي على تكلفة الاقتراض في الأسواق المالية، وبالتالي على تكلفة خدمة الدين العام، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الاقتراض لتمويل احتياجاتها المالية. فعندما يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة، قد ترتفع تكلفة إصدار الديون الجديدة وإعادة تمويل الديون المستحقة، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الفوائد على الخزينة العمومية، ويقلص الموارد المالية المتاحة لتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري والخدمات العامة. أما عندما تنخفض أسعار الفائدة، فقد تتراجع تكلفة الاقتراض الحكومي، الأمر الذي يخفف من أعباء خدمة الدين، مع مراعاة اختلاف الأثر حسب آجال استحقاق الدين وشروط تمويله. 2- التأثير على الإيرادات والنفقات العامة: تؤثر السياسة النقدية على الوضع المالي للدولة من خلال انعكاساتها على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو والتضخم. فعندما تتبع السلطة النقدية سياسة انكماشية برفع أسعار الفائدة، قد يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى تراجع الاستثمار والاستهلاك، وهو ما قد ينعكس على النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض بعض الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع الأرباح والمداخيل. وفي المقابل، عندما تؤدي السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار وتحسين الظروف الاقتصادية، فإن ذلك يمكن أن يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع الوعاء الضريبي، مما يدعم الإيرادات العامة للدولة. كما أن ارتفاع معدلات التضخم قد يؤدي إلى زيادة بعض النفقات العمومية، خاصة تلك المرتبطة بالأجور والتحويلات الاجتماعية والمشتريات الحكومية. 3- التأثير على قيمة الدين العام والاستقرار المالي: يمكن للتغيرات النقدية، خاصة المتعلقة بأسعار الفائدة وسعر الصرف، أن تؤثر على وضعية الدين العام. فارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد من الأعباء المالية المرتبطة بالديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو التي يحين موعد إعادة تمويلها. كما أن تغير سعر صرف العملة الوطنية يؤثر على قيمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة العبء الحقيقي لهذه الديون عند تحويلها إلى العملة الوطنية. وعليه، فإن القرارات النقدية لا تؤثر فقط على المتغيرات النقدية، بل تمتد آثارها إلى توازنات المالية العامة وقدرة الدولة على إدارة ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية. المطلب الثالث: التكامل والتعارض بين السياستين المالية والنقدية تتسم العلاقة بين السياستين المالية والنقدية بوجود جانبين أساسيين، يتمثل الأول في التكامل والانسجام بينهما، بينما يتمثل الثاني في احتمال التعارض واختلاف التوجهات والأهداف. ويعود ذلك إلى أن كلتا السياستين تؤثران في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم والنمو الاقتصادي والطلب الكلي والاستثمار وأسعار الفائدة، غير أن اختلاف طبيعة الأدوات المستخدمة وتوجهات السلطات المسؤولة عن تنفيذ كل سياسة قد يؤدي إلى تحقيق التكامل في بعض الحالات، أو ظهور التعارض في حالات أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن فعالية السياسة الاقتصادية لا ترتبط فقط بمدى نجاح كل سياسة على حدة، بل تتوقف أيضاً على مدى التوافق بينهما وقدرتهما على العمل في اتجاه يخدم الأهداف الاقتصادية العامة. أولاً: التكامل بين السياستين المالية والنقدية يقصد بالتكامل بين السياستين المالية والنقدية حالة من الانسجام والتوافق بين الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات المالية والنقدية، بحيث تدعم كل سياسة أهداف الأخرى وتساهم معها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويظهر هذا التكامل عندما يتم توجيه الأدوات المالية والنقدية بصورة متناسقة، بما يسمح بتحقيق نتائج اقتصادية أفضل وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن تضارب القرارات. ويمكن توضيح مظاهر التكامل بين السياستين فيما يلي: 1- التكامل في مكافحة التضخم: يظهر التكامل عندما تتعاون الحكومة والبنك المركزي في الحد من الضغوط التضخمية، حيث يمكن للحكومة اعتماد سياسة مالية أكثر انضباطاً من خلال ترشيد الإنفاق العام والحد من العجز المالي، في حين يتخذ البنك المركزي الإجراءات النقدية المناسبة للتحكم في السيولة النقدية والحد من التوسع المفرط في الائتمان. ويساعد هذا التوافق على تخفيف الضغوط على الطلب الكلي، والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعزيز استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية. 2- التكامل في تحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار: يتحقق هذا النوع من التكامل عندما تعمل السياسة المالية على تشجيع الاستثمار من خلال توجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية، بالتزامن مع سياسة نقدية توفر ظروفاً تمويلية ملائمة وتساهم في تسهيل حصول المؤسسات على القروض. ففي هذه الحالة، تساهم النفقات الاستثمارية الحكومية في تحسين البيئة الاقتصادية، بينما تساعد الظروف النقدية والائتمانية المناسبة على تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. 3- التكامل في مواجهة الأزمات الاقتصادية: تظهر أهمية التكامل بشكل واضح خلال الأزمات الاقتصادية، حيث تحتاج الدولة إلى اتخاذ إجراءات متناسقة للحد من

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

آثار الركود الاقتصادي وتراجع النشاط الإنتاجي. فقد تلجأ الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام أو تقديم الدعم للفئات والمؤسسات المتضررة، بينما يتخذ البنك المركزي إجراءات نقدية مناسبة لتوفير السيولة وتسهيل التمويل، وفقاً لطبيعة الأزمة والظروف الاقتصادية. ويسمح هذا التكامل بتوزيع الأدوار بين السلطات المالية والنقدية، مما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات واستعادة التوازن الاقتصادي. ثانياً: التعارض بين السياستين المالية والنقدية يقصد بالتعارض بين السياستين المالية والنقدية حالة عدم الانسجام بين القرارات والتوجهات التي تتبناها السلطات المالية والنقدية، بحيث تسعى كل جهة إلى تحقيق أهداف قد تتعارض مع توجهات الجهة الأخرى، مما يؤدي إلى إضعاف فعالية السياسات الاقتصادية أو تقليل نتائجها. ويظهر هذا التعارض في عدة حالات، من أهمها: 1- التعارض بين التوسع المالي والتشدد النقدي: يحدث هذا التعارض عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب بهدف تحفيز الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، في حين يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع أسعار الفائدة أو الحد من التوسع الائتماني بهدف مكافحة التضخم. وفي هذه الحالة، تعمل السياسة المالية على زيادة الطلب الكلي، بينما تسعى السياسة النقدية إلى الحد منه، مما يؤدي إلى تضارب آثار السياستين وقد يقلل من فعالية الإجراءات الاقتصادية المتخذة. 2- التعارض بين متطلبات تمويل عجز الميزانية واستقرار الأسعار: قد تلجأ الحكومة إلى زيادة الاقتراض أو البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية عجز الميزانية، في حين يسعى البنك المركزي إلى الحد من التوسع النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار. ويزداد التعارض عندما تمارس الحكومة ضغوطاً على البنك المركزي لتمويل العجز بطرق تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، الأمر الذي قد يضعف قدرة السياسة النقدية على التحكم في التضخم، ويؤثر على مصداقية البنك المركزي واستقلالية قراراته. 3- التعارض بين دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي: قد تسعى الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام وتشجيع الاستثمار والاستهلاك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، بينما يركز البنك المركزي على مكافحة التضخم من خلال تشديد الشروط النقدية ورفع أسعار الفائدة. وفي هذه الحالة، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمار الخاص، مما يحد من الآثار التوسعية للسياسة المالية، ويخلق نوعاً من التضارب بين متطلبات تحفيز النشاط الاقتصادي ومتطلبات استقرار الأسعار. ثالثاً: آثار التكامل والتعارض على فعالية السياسات الاقتصادية إن وجود التكامل أو التعارض بين السياستين المالية والنقدية ينعكس بصورة مباشرة على نتائج السياسات الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي: 1- آثار التكامل على فعالية السياسات الاقتصادية: يساهم التكامل في تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية من خلال توحيد التوجهات والقرارات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للأدوات المالية والنقدية. كما يساعد على الحد من الاختلالات الاقتصادية، وتحسين إدارة الموارد المالية والنقدية، وزيادة قدرة الدولة على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. 2- آثار التعارض على فعالية السياسات الاقتصادية: يؤدي غياب الانسجام بين السياستين إلى إضعاف نتائج الإجراءات الاقتصادية، حيث يمكن أن تؤدي القرارات المالية إلى زيادة الضغوط التضخمية في الوقت الذي يحاول فيه البنك المركزي الحد منها، أو قد تؤدي الإجراءات النقدية الانكماشية إلى تقليص الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. كما يمكن أن يؤدي استمرار هذا التعارض إلى ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة الاختلالات المالية والنقدية. 3- ضرورة تحقيق التوازن بين التكامل والاستقلالية: يتطلب تحقيق الفعالية الاقتصادية إيجاد توازن بين التنسيق والتكامل من جهة، واحترام استقلالية السلطات النقدية والمالية من جهة أخرى. فالتنسيق لا يعني إخضاع البنك المركزي لقرارات الحكومة، وإنما يقوم على التعاون وتبادل المعلومات وتوافق التوجهات العامة، مع المحافظة على استقلالية القرارات النقدية، خاصة فيما يتعلق بمهمة استقرار الأسعار.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي